المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 25-12-2007 العـــدد : 16316
الصفحـات : 11 المسلسل : 77

### اقتصاديون سعوديون وتقارير عالمية تؤيد التوقعات

# تقلبات أسعار النفط والدولار والكوارث الطبيعية تنذر بارتفاع الأسعار العام المقبل

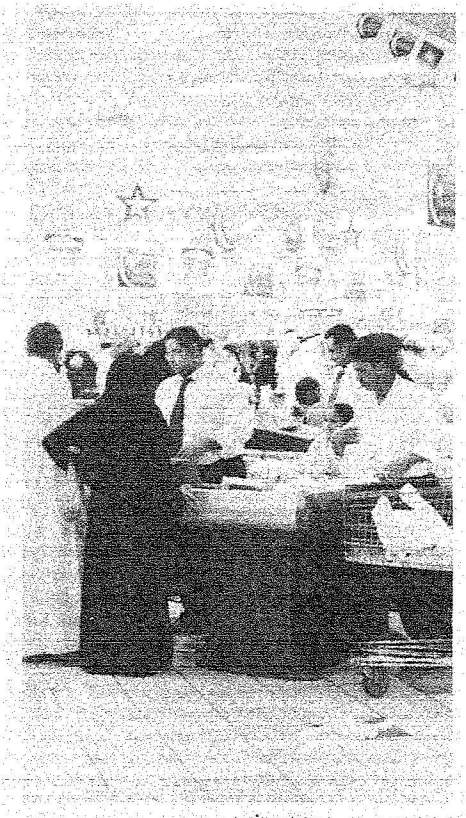

العام المقبل قد يشهد ارتفاعا في الأسعار

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 25-12-2007
الصفحـات : 11
العـــدد : 16316
المسلسل : 77

سعيد الابيض . جدة

تترقب السوق السعودية مع مطلع العام ٢٠٠٨ انعكاس الاحداث العالمية والمتزامنة مع انتهاء الاحتفال باعياد الميلاد في اوروبا وامريكا ، وما سينتج عنها من ارتفاع في انواع مختلفة من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يتم استيرادها . حيث اشار لـ( المدينة ) اقتصاديون الى ان العام القادم وفقا للدراسات والعقود التي يتم ابرامها خلال الفترة الحالية سيسجل اعلى معدل ارتفاع منذ ١٥ عاما لعدد من السلع الرئيسية لعدة عوامل منها تقلب اسعار النفط في التعاملات الالكترونية وعدم ثباته عند سعر محدد ، مع انخفاض سعر صرف الدولار وتدني انتاج انواع مختلفة من المواد الغذائية في عدد من الدول بسبب الفيضانات .. مشيرين الى ان العوامل الخارجية يمكن ضبطها من خلال تغيير سعر صرف الريال.

وأشار تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) الى أن فواتير واردات الأغذية على الصعيد العالمي تزداد ارتفاعاً لأسباب منها، ارتفاع حجم الطلب على الوقود البيولوجي .. الامر الذي يرفع حجم الإنفاق في العالم على المواد الغذائية المستوردة والذي يفوق الأربعمائة مليار دولار ، بزيادة تصل الى ٥ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وأشار الاقتصاديون الى ضرورة ثبات اسعار مكونات العلف لضبط اسعار اللحوم ومنتجات المواشي من الالبان والحليب ، والذي ينعكس سلبا في حال ارتفاعه على المستهلك ويزيد من حجم الإنفاق على الواردات من هذه السلع. ومن المتوقع في عدة حالات مثل اللحوم والأرز أن تسهم مشتريات العالم الأكبر حجماً من هاتين السلعتين في رفع تكلفة فواتير الواردات.

وقدر تقرير صادر في منتصف العالم الحالي لمنظمة الاغذية والزراعة التابع للامم المتحدة أن يبلغ إنتاج العالم من الحبوب في العام الحالي نحو مليارين و ١٢٥ مليون طن، أي بزيادة مقدارها ٦ في المائة مقارنة بالمستوى المنخفض المسجل في العام السابق، لكنه أعلى مما توقعته منظمة الأغذية والزراعة في مايو الماضي. وارتفع مؤشر اسعار المواد الغذائية الذي ترصده الوكالة حسب تقريرها بقرابة ٤٠ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، مما رفعه الى اعلى مستوى منذ بدء العمل به عام ١٩٩٠، وتلك يعود لتغير العادات الغذائية في بعض الدول سريعة النمو كالصين، حيث تزداد الحاجة الى اراض لتربية المواشي وتلبية الطلب من اللحوم.

وطالب الاقتصاديون بضرورة

تقوم به ٥ جهات حكومية ودولية

## مسح ميداني لرصد أسباب ارتفاع الأسعار ومقارنتها بالأجور

محمد القشيري - جدة

في ٥ جهات حكومية ودولية بالأسواق ويهدف الدراسة إلى مقارنة الرواتب مع مستوى المعيشة بين الموظفين بالمحافظة وتلك الأسعار على مستوى الوطنية

متخصصة في المستورية والتموينية ومقارنتها بالأسعار المحلية . ويشارك في الدراسة ٤ جهات حكومية وهي أمانة محافظة جدة ووزارة التجارة والغرفة التجارية ووزارة التخطيط من خلال مسح

مستشار أمين جدة ورئيس المرصد الحضري بأن إيجاد حلول لارتفاع الأسعار يجدة لا يمكن أن يتم حلولها دون إيجاد دراسة مسحانية على جميع السلع وأحد المتغيرات المستقل حول

ضوئية لخبر سابق عن ارتفاع الأسعار مواجهة العام المقبل ٢٠٠٨ والذي سيسجل ارتفاعا ملحوظا في العديد من السلع الاساسية من اجل ضبط عملية الانفاق لدى المستهلك المحلي وتحديد الضروريات .. مستبعدين ان يشهد العام المقبل اي زيادة في الرواتب كونها قد تساعد في عملية التضخم مع ارتفاع الاسعار التي تشهده كافة دول العالم .. وأكد الاقتصاديون على اهمية الوعي الاستهلاكي لدى المواطن وتقنين عمليات الشراء في السلع بصرف ٣٠ في المائة من اجمالي مخصصاته المالية الشهرية في مواد غذائية يتم تخزينها لفترات طويلة ومن ثم اتلافها .. وان يتم استثمار تلك المخصصات في الاستثمار او الادخار .

وهنا اوضح الدكتور واصف كابلي نائب رئيس اللجنة التجارية في الغرفة التجارية في جدة ان هناك زيادة مرتقبة على عموم السلع مطلع العام المقبل تتطلب توعية المستهلك المحلي ، اضافة الى تفاعل التجار والمستوردين في تقليص نسبة الربح في المواد الاساسية وعدم مطابقتها بالاعوام السابقة .. خاصة وان غالبية التجار لديهم سلة متنوعة من الخيارات في تجارتهم.

واضاف كابلي يقول: لا بد من ايجاد البدائل من السلع الغذائية في حال كانت الزيادة اكبر من المتوقع وتحديدا السلع الرئيسية ، الارز ، الاجبان ، السكر ، الحليب ، مع ضرورة مراقبة السوق من جشع بعض التجار خلال هذه الفترة وتطبيق العقوبات الصارمة في حال تورط تجار برفع اسعار سلعهم دون مبرر . وارجع كابلي اسباب الزيادة الى عدة عوامل خاصة في الدول المصدرة للسلع الاساسية والتي تسعى الى تعويض خسائرها من ارتفاع اسعار مع نهاية العام الحالي ،وذلك لاستخدمها للنفط ورفع اجور العاملين لديها ، مشيرا الى ان عددا من الدول زاد الطلب لديها على انواع من السلع الامر الذي ساعد في ارتفاع الاسعار في العام الحالي والعام المقبل .

وفي هذا السياق يترقب السوق السعودي مع مطلع العام المقبل انعكاس قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المتضمن اعانة الارز المستورد بنحو الف ريال للطن الواحد ، وايجابياته على المستهلك المحلي من خلال تخفيض سعر تداول انواع الارز المستورد . حيث نص قرار خادم الحرمين الشريفين بتقديم دعم لسلعتين هما الارز بصرف اعانة مقطوعة للارز المستورد بواقع الف ريال للطن ، وزيادة اعانة حليب الاطفال المقطوعة من ريالين الى ١٢ ريالا للكيلو جرام .

وكان تقرير وزارة التجارة والصناعة عن تطورات أسعار المواد الغذائية الأساسية والتموينية اشار الى إرتفاع متوسط أسعار أصناف الأرز بنوعيها الأمريكي والهندي في الأسواق المحلية نتيجة لإرتفاع تكلفة إستيراد الأرز الأمريكي من مصدره بحدود ٣٥ في المائة لزيادة الطلب عليه ونقص المعروض منه واتضح أثر هذه الزيادة على الأسعار في الأسواق المحلية بصورة تدريجية منذ نهاية الربع الرابع، أما أصناف الأرز الهندي فبدأت الزيادة في أسعارها مع نهاية الربع الأول وخلال الربع الثاني .. وتأتي الزيادة نتيجة إرتفاع تكلفة إستيراده والتي إرتفعت خلال المرة الأولى بنسبة ٣٣,٣ في المائة ، فيما شهدت أسعار عدد من أصناف الحليب المجفف إرتفاعاً في الأسعار وجاء الارتفاع نتيجةً لعدد من العوامل أهمها إرتفاع أسعار مشتقات الحليب في دول الاتحاد الأوروبي وإتجاه الشركات الأوروبية المصنعة للحليب المجفف إلى تصنيع (الزبدة) حيث تحقق مكاسب أكبر من إنتاج حليب البودرة.

وأثرت هذه العوامل على أسعار عدد من أصناف الحليب المجفف في السوق المحلي منها حليب «النيدو» والذي شهدت عبواته المختلفة إرتفاعاً في تكلفة الاستيراد خلال شهري فبراير ومايو ٢٠٠٧م تراوحت بين (٧٪ -٩٪). وتوقعت أوساط اقتصادية أن يتم دعم عدد من السلع الرئيسية التي تلقى رواجا عند المستهلك المحلي تنفيذا لمكرمة خادم الحرمين المتمثلة في دعم الارز وحليب الاطفال .. والذي سينعكس بالايجاب على المواطن ويساعد في تقليص حجم التضخم . واوضح متعاملون في منافذ البيع انه حتى اعداد هذا التقرير لم يتم تبليغهم عن أي زيادات في كافة السلع والتي تتم عادة مع تسلم البضائع المطلوبة من الموزعين لمنافذ البيع ، موضحين ان الزيادة الجديدة يتحملها التجار والتي يتم تعويضها من خلال رفع نسبة الربح.